

لمادة الثانية :

«يضاف النص التالي الى قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٢٥ :

تعتبر قوائم مزايدات رسوم البلدية مستندات رسمية على الاشخاص الذين وقعوا بشرط ان يعرف هؤلاء الاشخاص من قبل معرفين اثنين ونسجل القوائم في سجل خاص بعد مصادقة البلدية عليها .»

بعد ان قبلت هذه المادة بالشكل الذي قرأته تبين لبعض اعضاء المجلس العالي ولي ايضا ، انها تحتاج لتصریح أكثر ولذلك اقترحنا ان تغير بالشكل الذي سأتلوه وهو لا يغير المعنى ولكن يتضمن التصريح أكثر :

يضاف النص التالي الى قانون البلديات المؤرخ في ١١ شباط سنة ١٩٢٥ :

تعتبر قوائم مزايدات رسوم البلدية مستندات رسمية على الاشخاص الذين وقعوا بشرط ان يكون هؤلاء الاشخاص قد عرفوا من قبل معرفين اثنين وسجلات القوائم في سجل خاص لدى البلدية بعد اقترانها بتصديق المجلس البلدي .

«قبلت»

المجموع

«قبل»

الرئيس - مواضيع الجلسة الآتية :

ما يرد من اللجان .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي -
عمر زكي

ملحق

السنة الرابعة

العدد ١١٦

الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي الأردني

٦ آذار ١٩٣٣

عمان : الاثنين في ١٠ ذي القعدة ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي

الجلسة التاسعة عشرة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المنعقدة بتاريخ ٢٣-٢-١٩٣٣

القبض على

صحيفة

- ١٤٦ قرار لجنة القوانين بشأن مشروع قانون صلاحية مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٣
- ١٥٣ قرار موافقة المجلس عليه
- ١٥٣ قرار لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حول قانون تدقيق وتحقيق الحسابات
- ١٥٤ قرار موافقة المجلس عليه
- ١٥٤ قرار لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حول قانون ذيل قانون حقوق
- العائلة لسنة ١٩٢٧
- ١٥٤ قرار موافقة المجلس عليه

لجنة صيانة المصحف

الجلسة التاسعة عشرة

الدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة التاسعة عشرة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ٢٨ شوال سنة ١٣٥١ و ٢٣ شباط سنة ١٩٣٣ المصادف يوم الخميس في الساعة العاشرة برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانوية ونقيب عن الجلسة ماجد باشا العدوان ، سلطي باشا الابراهيم ، حديثه باشا الحريشه .
الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط .
« قارئ »

الرئيس - فليقرأ مشروع قانون صلاحية مجالس الطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٣ الوارد من لجنة القوانين .
توفيق بك - نظرت لجنة القوانين في مشروع هذا القانون وأجرت فيه التصحيحات المبينة في القائمة الموزعة على اعضاء المجلس العالي ، فأصبح بالشكل الذي سأتلوه عليكم :
المادة الاولى :

« يسمى هذا القانون (قانون صلاحية المجالس للطوائف الدينية غير المسلمة لسنة ١٩٣٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . »
« قبلت »

المادة الثانية :

« يجوز للطوائف الدينية غير المسلمة الموجودة في شرق الاردن والمدرجة في جدول هذا القانون وأية طوائف دينية أخرى غير مسلمة قد توسن في شرق الاردن بعد نفاذ القانون وتعترف بها الحكومة .
تضاف بعد ذلك الى جدول هذا القانون ان تواف محاكم تعرف بمجالس طوائف دينية لها صلاحية النظر والبت في قضايا الاخوال الشخصية بمقتضى احكام المواد ٤ - ١٣ من هذا القانون . »
« قبلت »

المادة الثالثة :

« يجوز تعيين رؤساء الطوائف الدينية غير المسلمة في شرق الاردن ورؤساء مجالس الطوائف الدينية باعضائهم من قبل الطائفة الدينية التي ينتسبون اليها على ان يصادق على ذلك سمو الامير المعظم في المجلس التنفيذي . »
« قبلت »

المادة الرابعة :

« مجالس الطوائف الدينية صلاحية مطلقة في النظر في الدعاوى التالية المتعلقة بالاحوال الشخصية بقدر ما تسمح بذلك قواعد دياناتهم . »
١ - الزواج

٢ - المهر

٣ - الطلاق

٤ - النفقة

٥ - الاعالة بين الزوج والزوجة

٦ - تصديق وصايا افراد الطائفة المختصة غير الاجانب منهم ما عدا ما يتعلق بالمسائل الداخلة في المحاكم النظامية «
« قبلت »

المادة الخامسة :

« مجالس الطوائف الدينية الصلاحية في جميع مسائل الاحوال الشخصية غير المذكورة اعلاه اذا اتفق على ذلك جميع الفرقاء ذوو الشأن . »
« قبلت »

المادة السادسة :

« في القضايا التي يكون فيها احد افراد طائفة دينية غير مسلمة او اكثر ذا علاقة في امور احوال شخصية مع فرد او اكثر من الطائفة المسلمة فالمحاكم النظامية الصلاحية ان تسمح الدعوى الا اذا اتفق الفرقاء على قبول صلاحية المحاكم الشرعية .
تستأنف هذه القضايا الى محكمة الاستئناف النظامية . »

حسين باشا الطراونه - عند تدقيق هذا المشروع في لجنة القوانين لاح لي ان ابين ملحوظات على المادة السادسة والسابعة . من الاصول المريعة ، ان لكل محكمة بداية مرجعاً والمادة السادسة من هذا القانون تعطي المحاكم الشرعية صلاحية في سماع القضايا عند اتفاق المتخاصمين والفرقاء .
فاقترح ان يكون استئناف حكمها الى مجلس تدقيقات الاحكام الشرعية بدلاً من استئنافها الى محكمة الاستئناف النظامية ، عملاً بعدم تجاوز المرجع وحفظاً لكرامة المحاكم الشرعية .

توفيق بك - المراجع عيّن بقوانين خاصة ولا مانع من تغييرها اذا صرح من ذلك في قانون خاص ايضا .
ولست ارى في ابداع تدقيق الاحكام التي تصدرها المحاكم الشرعية بشأن قضايا متكونة بسبب احوال شخصية بين مسلمين وغير مسلمين الى محكمة الاستئناف النظامية ، ما يمن بكرامة المحاكم الشرعية . لان القصد من ذلك الحرص على ثبات التدقيق وصحته ، وان ابداع هذه القضايا الى مرجعين ، الى المرجع الشرعي بداية والمرجع النظامي استثنافاً قد يكون اضراراً لسلامتها . وذلك ما دعي للتصريح في هذه المادة ، بان امشال هذه القضايا التي ترى ببداية في المحاكم الشرعية ، تستأنف لدى المحكمة النظامية . وعلى ذلك اقترح حسب الاصول ان يوضع اصل المادة كما هي بالرأي ، فاذا لم تقبل ينظر فيما تفضل به حضرة العضو المحترم .
يعوده بك - معلوم حضراتكم ان القاعدة التي وضعت عليها هذه المادة من هذا القانون انه عند ما يكون في

لجنة صبة المحفل

قضية واحدة أشخاص من طوائف مختلفة تكون الصلاحية في النظر في القضايا المحتاتف عليها تعود إلى الحاكم النظامية . وهذه صلاحية قانونية أساسية . إلا أنه من قبيل الأمل بوجود من لا يزال يعتقد في صلاح بعض القضاة الشرعيين وضع في هذا القانون عبارة حق الخيار واتفاق الطرفين على صلاحية الحاكم الشرعية ، فهذه الصلاحية اختيارية لا إجبارية ، وهي تكون من قبيل التحكيم الذي من أصوله ، إذا اتفق اثنان على شخص واحد للفصل فيما بينهما من نزاع ، لها أيضاً أن يعينا مرجعاً خاصاً لتدقيق أحكام هذا الحكم . ولذلك فإنه لا يخفى أنه يوجد في الأصول الشرعية ما لا يمكن الفريق غير المسلم من البحث في تأييد قضيته . فعندما ترفع قضية بين مسلم وغير مسلم باختيار الطرفين إلى قاضي شرعي لبت فيها ولم يفتح أحد الطرفين باعتقاد أنه لم يتمكن من تقديم دفاعه وبيئته إلى ذلك القاضي الشرعي نظراً لمعارضة الأحوال الشرعية ، يمكنه أن يستأنف إلى محكمة الاستئناف النظامية ، لبيان دفاعه وسرد بيئته . ولا يخفى على حضراتكم أن أعضاء محكمة التمييز الشرعية هم أنفسهم أعضاء محكمة التمييز النظامية ، فالغرض المقصود مكثول من حيث المرجع . إلا أن المقصد من وضع الفقرة الأخيرة : (تستأنف هذه القضايا إلى محكمة الاستئناف النظامية) هي لتمكين المستأنف من الاستفادة من الأصول النظامية ، وبما يفضل عطوفة السكرتير العام لا أرى ما يمنع قبول هذه المادة طالما أن صلاحية الحاكم الشرعية اختيارية .

توفيق بك - أرجو ياغامة الرئيس أن تضعوا أصل المادة بالرأي .

الرئيس - اضع أصل المادة بالرأي :

« فلم تحصل الأكثرية »

توفيق بك - يقترح حضرة حسين باشا أن ينص على لزوم استئناف أمثال هذه القضايا إذا روئت في الحاكم الشرعية ، إلى مجلس التدقيقات الشرعية ، ومعنى ذلك أن ترفع الفقرة الأخيرة التي تنص إلى استئنافها لدى محكمة الاستئناف النظامية . فإذا رفعت هذه الفقرة فلا يبقى لزوم للنص لأنه بطبيعة الحال يفهم أن ما رآته الحاكم النظامية تستأنف للرجوع النظامي وما نظرت فيه الحاكم الشرعية تستأنف لدى المرجع الشرعي .

الرئيس - اضع اقتراح حسين باشا بالرأي يعني أن ترفع العبارة الأخيرة من المادة السادسة .

« قبل »

توفيق بك - أرجو وضع الاقتراح التالي لعوده بك وهو أن ترفع عبارة (إلا إذا اتفق الفرقاء على قبول صلاحية الحاكم الشرعية) بالرأي

الرئيس - اضع اقتراح عوده بك بالرأي :

« فرفض وقبلت المادة السادسة بعد أن رفعت الفقرة الأخيرة منها »

المادة السابعة :

إذا رفعت في المحكمة النظامية قضية كما ذكر في المادة السادسة أعلاه فيجوز لتلك المحكمة إذا رغبت في ذلك أن توجه استيضاحاً خطياً إلى رئيس مجلس الطائفة الديني المختص أو إلى رئيس الطائفة الدينية المختصة إذا لم يكن هنالك مجلس وإلى قاضي المحكمة الشرعية تبين فيه وقائع القضية وتطلب بياناً صافياً بقدر ما تسمح

به الضرورة عن القانون الذي قد يطبق في تلك القضية المحصورة فيما لو نظر ذلك المجلس أو تلك المحكمة في الدعوى . يكون البيان جزءاً من ضبط القضية و يبلغ كل فريق منهم نسخة مصدقة عنه . يجب أن يوقع البيان من قبل رئيس مجلس الطائفة الديني أو القاضي ويختم بخاتمه ، وبذكر فيه شهادة موقعة أيضاً من رئيس الطائفة الديني أو القاضي تفيد أن بيان القانون المذكور صاف وصحيح بقدر ما يمكنه أن ينظمه وأنه القانون الذي يطبقه لو أنه نظر في الدعوى .

يعتبر البيان بعد ذلك بياناً تاماً و باتاً بالقانون بتلك النقطة الخاصة ولا يسمح اعتراض عليه وعلى المحكمة بعد ذلك أن تنظر في الدعوى بمقتضى قانون كلتا الطائفتين كما هو مدرج في البيان مسترشدة بالعدل والانصاف عند تطبيق القانون . وتطبق المحكمة النظامية القانون كما هو مدرج في البيان على الوقائع المبينة في القضية التي قيد النظر .

عادل بك - قد يرد على البال بأن المقصد من الفقرة الأخيرة الواردة في هذه المادة ، أن تكون المحكمة النظامية مقيدة بما بينه رئيس الطائفة الديني أو القاضي . ولكن أرى أن هذا المعنى لا يتفق مع مقصد واضع القانون ، لأنه إذا كان المقصد أن يبين نص القانون رئيس الطائفة الديني أو القاضي ، وأن يكون القاضي النظامي مقيداً بمراعاة ما بيناه فلا حاجة إذن أن ينظر في القضية القاضي النظامي .

لذلك أرى دفعاً للتباس أن تشير على أن القاضي النظامي لا يكون مقيداً بالبيانات التي ترد إليه من قبل رئيس الطائفة الديني أو القاضي الشرعي ، بل تكون تلك البيانات كمعلومات يسترشد بها القاضي النظامي ويحكم بالنتيجة بمقتضى العدل والانصاف .

توفيق بك - أظن أن المادة تتضمن ما يري إليه حضرة العضو المحترم ، لأنه جاء في مبدئيات المحكمة النظامية غير مقيدة أساساً بطلب البيان وأنه يجوز لها طلبه إذا رغبت في ذلك . ثم ورد في الفقرة الأخيرة ، أن المحكمة تنظر في الدعوى بمقتضى قانون كلتا الطائفتين بدون أن تثقيد بأحدهما ، مسترشدة بالعدل والانصاف . وهذا مما يترك لها الصلاحية التامة في إعطاء الحكم الموافق للعدل دون أن تثقيد بما ورد في البيان .

عادل بك - ورد في فقرة من هذه المادة ، أن البيان الذي يرد على القاضي النظامي يعتبر بياناً باتاً ولا يسمح أي اعتراض عليه . وجاء في آخر فقرة أن المحكمة النظامية تطبق القانون كما هو مدرج في البيان ، أعني بيان رئيس الطائفة الديني أو القاضي الشرعي . وهذه العبارات قد تحمل على معنى الزام القاضي النظامي باتباع ما ورد في تلك البيانات ، في حين أنه اعتقد أن واضع القانون لم يقصد ذلك . ولو قصد ذلك لم يبق لزوماً لمراجعة الحاكم النظامية . لهذا ولما كان عدم سماع أي اعتراض من الطرفين في شأن البيانات ، أمر بخجل في سير العدالة وقد يؤدي إلى الإخلال في حقوق أحد الطرفين ، اطلب شطب العبارة الأخيرة الواردة في الفقرة التي تبدي بعبارة (ولا يسمح اعتراض عليه ... الخ) لأنه يجب أن يترك حق الاعتراض للطرفين . ثم اطلب أن تحذف الفقرة الأخيرة التي تبدي بعبارة (وتطبق المحكمة النظامية القانون كما هو مدرج في البيان ... الخ) وأن يكتفى

محكمة صبة المحفل

بالفقرة التي قبلها ، و يقال في اول تلك الفقرة (والمحكمة) بدلاً من (على المحكمة) .

عوده بك - قد ورد في الاسباب الموجبة ما يرفع الالتباس في الشأن المبحوث عنه . حيث جاء في الاسباب الموجبة للمادة السابعة (وقرأها كما هي مدرجة في محضر الجلسة السادسة عشرة)

من المعلوم ان غير المسلمين طوائف متعددة وكثير ما تقع بينهم اختلافات من حيث عقود النكاح والطلاق وما يتعلق بكل ذلك . وعند مراجعتهم المحكمة النظامية يدعي كل منهم ان له الحق بالنسبة للاصول وقواعد ديانته . فالمحاكم النظامية التي لحد الآن لم تمارس الاحوال الشخصية للطوائف غير المسلمة ، يتعسر عليها ان تعمل بالعدل وما تقتضيه قوانين تلك الطوائف . ولذلك وضع في هذه المادة ، انه يجوز للمحكمة النظامية ان تطلب من رئيس كل طائفة من الطوائف المختلفة ان يدي لها رأيه في هكذا قضية ، بالنسبة لقواعد ديانته ، فيما اذا كانت تلك القضية موضوعاً امامه للحكم فيها . فعلى رؤساء الطوائف او القاضي الشرعي ان يعمل كل منهم بياناً ضافياً بأن قواعد ديانته تقتضي في مثل هكذا قضية اتباع البيانات التي يدرجها في كتابه الموقع منه .

فالمحكمة النظامية تأخذ البيانات وبالطبع غير ممكن تأليفها مع بعضها البعض واعطاء الحكم كما تصور الاخ عادل بك ، لانه مما لا شك فيه ان قواعد كل طائفة تختلف عن قواعد الطائفة الاخرى . فاذا ترك للمحاكم النظامية الحق ان تترك مضمون البيانات وتسترشد بالعدل والانصاف لا تكون الفت بين العدل والانصاف وبين ما تتطلبه قواعد تلك الديانات . واما العبارة التي يطلب الاخ عادل بك حذفها من هذه المادة مع الافراد على البيان . فاسمحوا لي ان ابين لحضراتكم ضرورتها وفوائدها : ليس لاحد الطرفين ان يعترض على البيان الذي تقدم من رئيس الطائفة الاخرى ويقول له ان قواعد ديانته وشريعته لا تنطبق على ما بين في هذا الكتاب . لانه ليس هو اعلم من رئيس الطائفة الديني الاخرى . ولان هذه الاعتراضات تؤدي الى اطالة البحث وتديد اجل المحاكمة بلا فائدة ، ولذلك وضعت هذه الفقرة . وليس هنا ما يعارض مع مقاصد واضع القانون . لذلك ارى انه ليس في هذه المادة ما يستوجب البحث وارى ان لا مانع من تصديقها .

عادل بك - انني اعود فأقول بأن السارات الواردة في المادة من هذا القانون يمكن ان تؤول بمعنى الزام القاضي بالبيانات التي ترد اليه بصورة قطعية . لذلك ارى من الضروري ان تصرح العبارة لتنفيذ معنى عدم تنييد المحاكم النظامية بتلك البيانات بصورة قطعية .

اما مشكلة الاعتراض فهذه مشكلة هامة ، اذ قد يكون القاضي او رئيس الطائفة الديني غير صائب بما ينسب للمحكمة بالنسبة للاصول المرعية في الطائفة التي ينسب اليها ويجوز ان يكون لدى احد الطرفين اعتراض جوهري من الزجمة الدينية ، على تلك البيانات . فمنع احد الطرفين من الادلاء من تلك البيانات ، منعه من حق المدافعة لذلك الطرف ، وهذا لا نجد له شيئاً في سائر اصول المحاكمات المرعية في كافة انحاء العالم . لذلك من الضرورة بمكان ان يعطى حق الاعتراض على البيانات الواردة ، سواء اكانت من القاضي الشرعي او رئيس الطائفة الديني ، وإلا فما هو الداعي لهذه المراسم المطولة ، وعرض القضية على المحكمة النظامية ان كان بيان القاضي الشرعي او رئيس الطائفة الديني ، سيكون مرجعاً وبياناً بشأن القضية ؟

توفيق بك - انا اعتقد ان الفقرة الاخيرة لا تحول دون المعنى الذي يقصده الاستاذ عادل بك ، لان للمحكمة تطبيق القانون كما هو مدرج في البيان ، اي ستجعل تدقيقاتها منحصرة في نصه الوارد في ذلك البيان ، وليس معنى ذلك ان لتقييد بالعمل به ، لان تلك الفقرة تنص على ان للمحكمة تنظر في الدعوى بمقتضى قانون كلتا الطائفتين ، وتسترشد بالعدل والانصاف . وطالما ان الاسباب الموجبة نصت بصراحة على ان المقصد الذي يقصده واضع القانون هو ما ذكرناه ، وأراد الاستاذ ، وما دامت المذاكرات التي دارت الآن في مجلسكم العالي في موضوع هذه المادة لتتخذ اساساً للتفسير مضافة الى الاسباب الموجبة ، فلا ارى اية ضرورة لتعديل هذه الفقرة . اما الفقرة التي قبل الاخيرة (التي تعتبر البيان بآناً ... الخ) فقد قصد بها كما ذكر الاستاذ عوده بك ، ان لا يترك المجال للاعتراض على بيانات يعرفها رئيس الطائفة الدينية او قاضي الشرع اكثر من غيره . واست اشارك الاستاذ عادل بك في ان بقاء هذه الفقرة يجعل المادة بدون معنى ، ولا يترك مجالاً للمحكمة للحكم كما يقضي العدل ، وتكون كل الامور عبارة عن مراسيم كما تفضل الاستاذ . لان وظيفة المحكمة في هذه الحالة ، ان تدقق قوانين الطوائف المختلفة وتحكم بحسب ما يترأى لها وما يوافق العدل . وهذا هو المقصد من وضع القانون . حسين باشا الطراونه - ان ملحوظاتي على هذه المادة : انها تقيد المحاكم ذات الصلاحية في البيانات التي

تطلب من القضاة ورؤساء مجالس الطوائف . لا سيما وانها لا تسمح عليها اعتراضات لذلك اقترح ان لا تقيد المحاكم النظامية في تلك البيانات وانما تعتبر من الدلائل الثبوتية ، واذا وقع عليها اعتراض حرياً بالحقيقة يسمح كسائر البيانات والشهادات التي تقدم الى الحاكم من الفرقاء او المتخاصمين على حسب قواعد دياناتهم . ولا من مانع يمنع الحاكم من الاسترشاد بالعدل من تلك البيانات اذا كانت صحيحة .

عوده بك - ولكن لا يسهى عن البال ان هذه البيانات هي خلاصة قواعد الديانات .

عادل بك - ولكن لا يجوز ان يكون القاضي او رئيس الطائفة مخطئاً في بيانه ؟

الرئيس - اضع المادة كما هي على الراي .

« قبلت »

توفيق بك - المادة الثامنة :

في القضايا التي لا يكون لافراد طائفة دينية غير مسلمة مجلس ذو صلاحية للنظر في امور الاحوال الشخصية كما ذكر في المادة الرابعة من هذا القانون ينظر في الامر من قبل الحاكم النظامية التي يجب ان تسترشد بالعدل والانصاف وان تعمل بالنظر الى قواعد واعتقادات الطائفة الدينية وفي الاحوال التي لا يكون فيها مجموعة قواعد مكتوبة او انه يوجد شك في القواعد التي يجب تطبيقها تطبق قواعد الطائفة التي تعرف انها اقرب الكل الى الطائفة التي ينتمي اليها الفريق او الفرقاء وفي حالة ما اذا قدم طلب للاستعلام فالمحكمة تعمل بمقتضى احكام المادة السابعة من هذا القانون .

« قبلت »

المادة التاسعة :

تلك المادة السابعة

في الأحوال التي يكون الفرقاء في الدعوى غير مسلمين ويتنمون إلى طوائف دينية مختلفة ووافق الفرقاء على تقديم دعواهم إلى مجلس طائفة دينية ينتمي إليها أحدهم تسمع الدعوى من قبل مجلس الطائفة الدينية المذكور.

يجب أن تبلغ الموافقة في كل قضية خطياً إلى رئيس مجلس الطائفة الدينية التي وافق الفرقاء على تقديمها له وإذا لم يتفق الفرقاء على هذه الصورة فتسمع الدعوى لدى المحاكم النظامية التي عليها أن تعمل بمقتضى الأصول المدرج في المادة السابعة. يحال الاستيضاح المذكور في المادة السابعة على رؤساء مجالس الطوائف الدينية المختصة وإذا لم يكن هنالك مجلس فيحال على رؤساء الطوائف والمحكمة تظر في الدعوى بالنظر إلى قانون هذه الطوائف كما ذكر في البيان مسترشدة بالمدل والانصاف عند تطبيق القانون.

« قبلت »

المادة العاشرة :

في الأحوال التي يكون فيها الفرقاء في الدعوى غير مسلمين ويتنمون إلى طوائف دينية مختلفة كما ذكر أعلاه والقضية المنازع فيها قضية زواج أو ناشئة مباشرة عن زواج يطبق قانون الطائفة التي عقدت سلطاتها الكنائسية الزواج وتكون القضية داخلية في صلاحية محكمة الطائفة التي تنتمي إليها هذه السلطة الكنائسية.

« قبلت »

المادة الحادية عشرة :

يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة بصورة منتظمة من قبل مجالس الطوائف الدينية المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون بواسطة المحاكم النظامية وفق الأصول التي تتعلق بمجالس الطوائف المدنية غير المسلمة.

« قبلت »

المادة الثانية عشرة :

يستأنف حكم مجلس الطائفة الدينية المؤسسة بمقتضى هذا القانون إلى أية محكمة استئنافية مشككة حسب الأصول لمجلس الطائفة الدينية المذكور ومؤسسة خارج شرق الأردن عند نفاذ هذا القانون.

عادل بك - قد أفهم أنه بمقتضى نص ورد في القانون الأساسي أن يبين للطوائف غير المسلمة مراجع خاصة للنظر في شؤنها المتعلقة بالأحوال الشخصية ولكي لا أفهم ولا يمكن أن أفهم معنى إعطاء سلطة المؤسسة الأجنبية تكون في بلاد غير بلادنا الأردنية وأن تقضى بأمور عائدة للأردنيين وأن يكون حكم تلك الهيئات مبرماً و نافذاً بحق أفراد الرعية . انني أرى في نص هذه المادة مساس عظيم في استقلال البلاد، لأنها تخول هيئة أجنبية بالقضاء على دعيتها ويكون حكم تلك الهيئة نافذاً ومبرماً . لهذا اطلب حذف هذه المادة وتعيين مرجع استئنافي خاص في البلاد الأردنية للنظر بالأحكام البدائية التي تصدر من مجالس الطوائف الدينية.

توفيق بك - من المعلوم أن القضايا التي تنظر فيها مجالس الطوائف الدينية ، هي قضايا شخصية تنحصر

بأفراد تلك الطوائف . ومن الضروري أن تحل بموجب قواعد دياناتهم . فقد يكون من قواعد دين إحدى الطوائف أن لا يبت في أية قضية من قضاياها إلا من قبل مرجع ديني خاص ، وأن القضية إذا لم يبت فيها من قبل ذلك المرجع لا يمكن دينياً أن تحل . كبيض الأمور لدى طائفة الكاثوليك مثلاً ، فانهم لا يحل إلا عند قداسة البابا فكيف يمكننا أن نحل مرجع استئناف هذه الأمور في شرق الأردن وقد تكون قضايا لا يمكن أن تحل إلا من قبل البطارقة ولا يوجد للطائفة بطريرك في شرق الأردن؟ ولذلك لا مانع من قبول هذه المادة .

الرئيس - اضع هذه المادة بالرأي
قبلت

المادة الثالثة عشرة :

لمجالس الطوائف الدينية أيضاً الصلاحية المطلقة في الأمور التي تتعلق بإنشاء وإدارة الأوقاف المنفعة طوائفها وفي حالة إقامة دعوى يكون الفرقاء فيها أفراد طوائف دينية مختلفة أو كان أحد الفرقاء مسلماً وتتعلق الدعوى بالأموال المذكورة في هذه المادة فالمحاكم النظامية الصلاحية في استماع الدعوى إلا إذا وافق جميع الفرقاء على قبول صلاحية مجلس الطائفة الدينية التي أنشئ الوقف لمصلحتها .

« قبلت »

المجدول

- ١- طائفة الروم الأرثوذكس
- ٢- طائفة الروم الكاثوليك
- ٣- طائفة الأرمن
- ٤- طائفة اللاتين
- ٥- طائفة البروتستانت الانجليكانية

« قبل »

الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي :

« قبل »

توفيق بك - عندنا قرار لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي الأمير المعظم حول قانون

تدقيق وتحقيق الحسابات :

اطلعت لجنة القوانين على ملحوظات صاحب السمو الملكي أمير البلاد المعظم حول قانون تدقيق وتحقيق الحسابات فتبين لها أن من المرغوب فيه إدخال تعديل على القانون المبحوث عنه يتضمن ضرورة تشديد رئيس الوزراء بإعطاء قرار مطابق لالتزامات سمو الأمير المعظم المهدية بشأن أي خلاف يقع بين مدير الدائرة المذكورة ومدير اللجنة وباستشارة السيد البريطاني عند إعطاء ذلك القرار ولما كانت الالتزامات المهدية معينة في الاتفاقية

لجنة صبة الجدول